إعلان روما لعام 2005 عن مصايد الأسماك وموجات المد العملاقة (تسونامي)

الصادر عن

الاجتماع الوزاري عن مصايد الأسماك الذي عقدته منظمة الأغذية والزراعة

روما، 12 مارس/ آذار 2005

نحن، الوزراء وممثليهم، المجتمعين في روما في الاجتماع الوزاري عن مصايد الأسماك، الذي عقدته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في 12 مارس/ آذار 2005،

وإذ نعرب عن تقديرنا للمبادرة التي اتخذها المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة لعقد هذا الاجتماع وبالتالي إتاحة الفرصة لمعالجة قضية الإحياء المتصلة بكارثة تسونامي.

وإذ نستذكر أن الزلزال الهائل، وما تلاه من أمواج التسونامي العملاقة التي نشأت قبالة الساحل الغربي لشمالي سومطرة، قد تسببت في موت أعداد كبيرة من البشر وألحقت الأضرار بالمجتمعات المحلية الساحلية على امتداد جنوبي خليج البنغال وشرق أفريقيا.

وإذ ندرك أن الدمار الذي تسببت فيه أمواج التسونامي كان شديدا على الصيادين ومربي الأسماك بوجه خاص، بانت آثاره في الخسائر الفادحة في الأرواح والمنازل والأضرار التي لحقت بالمرافق والبنية الأساسية للمصايد وتربية الأحياء المائية والتى قدرت بأكثر من 500 مليون دولار، ناهيك عن تدمير أو إتلاف أكثر من 000 100 سفينة صيد وفقدان ما يزيد عن 1.5 مليون وحدة من معدات الصيد.

وإذ نعرب عن قلقنا العميق من أن نطاق الأضرار التي لحقت بالمناطق والمجتمعات المحلية الساحلية يهدد سبل معيشة الملايين من السكان الذين يعتمد معظمهم على مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية للحصول على الدخل والأغذية.

وإذ نشيد بالاستجابة السريعة والمخلصة من جانب الشعوب والحكومات في المناطق المنكوبة، وأيضا بالمستوى غير المسبوق من المساعدات لأغراض الغوث والإحياء من المجتمع الدولي، بما في ذلك حكومات البلدان ومنظمات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، وإدراكا بأهمية تنسيق هذه الجهود لإنجاز أعمال الإحياء على نحو فعال.

وإذ نقر بدور المنظمة في تعمير وإحياء قطاعي المصايد وتربية الأحياء المائية في المناطق المنكوبة، وإذ نشيد بالجهود التي قادتها المنظمة في أعقاب الكارثة لتقديم المشورة والدعم لحكومات البلدان المضرورة.

وإذ نعرب عن قلقنا إزاء الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الناجمة عن الكارثة في الأجلين المتوسط والطويل، فضلا عن مخاطر الآثار السلبية التي تترتب على جهود الإحياء ما لم يتم تصميمها على نحو ملائم أو لم يتم تنسيقها على نحو واف

وإذ نلتزم بالمساعدة في الإحياء والتعمير لإزالة الأضرار التي نجمت عن كارثة التسونامي، وبالعناية التامة بالاحتياجات والمتطلبات الخاصة لقطاعي مصايد الأسماك وتربية الأحياء والمجتمعات المحلية الساحلية المرتبطة بها، بما يتفق والدعائم الثلاث للتنمية المستدامة التي أقرها مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، وهي الدعائم البيئية والاجتماعية والاقتصادية.

نعلن أننا:

1 – قد عقدنا العزم للتأكد من أن الجهود، التي يقودها المجتمع الدولي لتوفير المساعدات لإحياء قطاعي مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في الدول التي تضررت من الزلزال والتسونامي في ديسمبر/ كانون الأول 2004، إنما تصاغ في تجانس حرصا على أن نلبي بصورة فعالة من خلال تنسيق العمل، إحتياجات مجتمعات الصيد المحلية المضرورة، لاسيما الأفراد الأشد فقراً.

2 – ولذا، فنحن نهيب بالمجتمع الدولي، بما في ذلك البلدان المانحة والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الدولية ذات العلاقة، فضلا عن القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، تقديم هذه المساعدات على نحو منسق تحت قيادة البلدان المضرورة.

3 – ونناشد الدول المانحة والمؤسسات المالية الدولية الوفاء بالتعهدات التي أعلنتها في هذا الصدد، من أجل استمرارية جهود الغوث والإحياء.

4 – ونؤكد ضرورة أن تركز أعمال إحياء المصايد وتربية الأحياء المائية على إعادة بناء سبل معيشة الصيادين ومربي الأسماك، وتوفير الحماية الكافية من هذا الخطر ومن غيره من الأخطار البيئية، وتحسين الكفاءة والاستدامة والإدارة، على المستوى القطاعي.

5 – وندرك أن التدهور البيئي للموائل الحيوية بسبب التسونامي في المناطق الساحلية المنكوبة، كالشُعب المرجانية وغابات المنغروف، ربما يظل، لبعض الوقت، يؤثر في إنتاجية مناطق الصيد الساحلية وفي امكانات إحياء تربية الأحياء المائية.

6 – ونؤكد على وجوب حماية حقوق الصيادين والعاملين في مجال الصيد، وخصوصا أولئك المشتغلين بمصايد الكفاف والمصايد الصغيرة والمصايد الحرفية، في سبل معيشة مأمونة وعادلة، فضلا عن إتاحة الفرص التفضيلية للمتضررين، حسب الاقتضاء، للوصول إلى مناطق الصيد والموارد السمكية في المناطق المنكوبة.

7 – كذلك نؤكد على وجوب أن تكون أعمال إحياء المصايد وتربية الأحياء المائية متفقة مع مبادئ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد. فجهود الإحياء، بما في ذلك نقل السفن، يجب أن تتم تحت قيادة ومراقبة الدول المضرورة، كما ينبغي التأكد من أن طاقات الصيد التي يتم بناؤها تتناسب والطاقة الإنتاجية للموارد السمكية واستخدامها المستدام. ونحن ندرك المنافع المترافقة مع إعادة بناء القدرات في البلدان المضرورة، واللازمة لإعادة إنشاء البنية الأساسية، بما في ذلك بناء سفن الصيد وتصنيف الأسماك ومرافق موانئ الصيد.

8 – وندعم تقديم المزيد من المساعدات في سبيل تنسيق تقييم الموارد السمكية في الإقليم المضرور، بحيث يمكن لجهود الإغاثة والإحياء أن تتواصل على نحو مستدام، مع إدراك أن هذا التقييم يجب ألا يؤخر مسيرة جهود الإغاثة والإحياء.

9 – كذلك نؤكد ضرورة تعمير وتعزيز طاقات قطاعات المصايد المضرورة، بما في ذلك في مجالات قدرات الصيد، وجمع البيانات، والتحليل العلمي، وتقييم الموارد السمكية، والإدارة الفعالة للمصايد، فضلا عن تعزيز قدرات المجتمعات المحلية المعنية وأصحاب الشأن، للانخراط في هذه العملية، بغية تحقيق سبل المعيشة المستدامة.

10– ونرحب بالخطوات التي اتخذتها منظمة الأغذية والزراعة، جنبا إلى جنب مع شركائها من الأطراف الإنمائية والبحثية في الإقليم، بغية وضع إطار استراتيجي وإيجاد ترتيبات تعاونية لإحياء المصايد وتربية الأحياء المائية واستعادة الموائل البحرية.

11– ونؤيد وجوب أن تضطلع منظمة الأغذية والزراعة بدور قيادي في تقديم المشورة والدعم للمجتمع الدولي في المسائل المتعلقة بإحياء المصايد وتربية الأحياء المائية على نحو مستدام، وفي استعادة الموائل البحرية.